

## إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3

## Management of Egyptian risks in accordance with the requirements of the Basel Committee 1, 2, 3

د/ يوسف بوعيشاوي

جامعة المدية (الجزائر)

فطيمة علبش

جامعة المدية (الجزائر)

bouaichaoui.youcef91@gmail.com

|                          |                          |                            |
|--------------------------|--------------------------|----------------------------|
| تاريخ النشر : 2019/11/01 | تاريخ القبول: 2019/10/04 | تاريخ الارسال : 2019/09/26 |
|--------------------------|--------------------------|----------------------------|

|  |   |
|--|---|
| <p><b>Abstract:</b></p> <p>The Basel Convention on Banking Supervision has attached a great importance to the banking risk management process and considered it as one of the important axes for determining the solvency of banks and ensure their continuation. And in order to adapt to global developments and to control the level of risk, developing countries have adopted risk management policies, including Algeria, which has taken monetary procedures and arrangements and enacted precautionary laws that would regulate the use of available financial resources in the commercial banks and reduce risks.</p> <p><b>Keywords</b> Basel I, Basel II, Basel III, Risk Management, Algeria adaptation to the Basel Conventions</p> | <p><b>ملخص:</b></p> <p>أولت اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية أهمية بالغة لعملية إدارة المخاطر المصرفية واعتبرتها أحد المحاور الهامة لتحديد ملاءة البنوك وضمان استمرارها. وسعيها منها للتكيف مع المستجدات العالمية والتحكم في مستوى المخاطر، لجأت الدول النامية على انتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومن بينها الجزائر التي عملت على اتخاذ إجراءات وترتيبات نقدية وسن قوانين احترازية من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك التجارية وتحد من المخاطر التي تترتب بها.</p> <p><b>الكلمات المفتاحية</b> بازل 1، بازل 2، بازل 3، إدارة المخاطر، تكيف الجزائر مع اتفاقيات بازل.</p> |
|--|---|

. مقدمة:

تكمن أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة المخاطر تستند على المعايير الدولية للإطار الجديد لكفاية رأس المال، وعلى هذا الأساس معايير لجنة بازل من المعايير المهمة ومن الوسائل التي تعمل على تقليل المخاطر والتي يجب الاهتمام بها من خلال لجان مختصة ومجالس على مستوى الدولة من أجل النهوض وتحسين وضعية البنوك الجزائرية على مستوى العالم.

### 3.1. أهداف الدراسة:

والهدف من هذه الورقة البحثية هو الإجابة على هذه الإشكالية، وذلك بتسليط الضوء على ماهية إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل 1، 2، 3 من خلال الماهية والتعريف...، بالإضافة إلى مدى تكيف الجزائر مع هذه الاتفاقيات.

### 4.1. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج التحليلي في جل الموضوع، بالإضافة إلى المنهج الوصفي من خلال تعرضنا لمختلف التعاريف والمفاهيم العامة.

### 2. إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل (1):

تعتبر اتفاقية بازل (1) محصلة من العمل والتشاور ما بين مجموعة من الدول، حول أنجع الوسائل التي تحفظ البنوك من الإفلاس وتخفيضها من المخاطر وانتهت بالتوقيع على اتفاقية اكتست طابعا عالميا في

إن تطور النظام المصرفي واشتداد المنافسة بين البنوك سواء محليا أو عالميا أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامة هذه البنوك، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت لها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية وغيرها، وبالتالي أصبح من الضروري وجود متابعة دقيقة من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصص مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعالة لحماية البنوك من المخاطر الحالية والمستقبلية، وعلى هذا الأساس تولدت الحاجة على إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي والمحلي كمعايير عالمية لمواجهة وإدارة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك من أجل تعميق ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي في ضوء المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية العالمية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

### 1.1. إشكالية الدراسة:

- كيف يمكن إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل؟

### 2.1. أهمية الدراسة:

-التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية)؛

### 1.2.2. تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى " لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا . ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية).

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية. تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدتها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية

جويلية 1988 تضم هذه الاتفاقية بين طيتها مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية حيث تم تحديد كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال ونوعية المخاطر التي تأخذ بعين الاعتبار.

### 1.2.1. ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية:

#### 1.1.2. مبررات إنشاء لجنة بازل:

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية نتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي: (قارون، 2012-2013، صفحة 16)

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛  
-ازدياد حجم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛  
-تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك؛  
-سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛

-المنافسة القوية بين البنوك العالمية؛

-التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العوامة، الخصخصة، الأزمات المالية،... )؛

-التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية)؛

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية. فيجب أ ولا كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال (الحميد، 2013، صفحة 255).

- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان:

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين، والثانية ذات المخاطر المرتفعة. (الحميد، 2005، صفحة 85)

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى. فعند حساب معيار كفاية رأس المال، ترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي: (0،% 10،% 20،% 50،% 100،%) (الحميد، 2013، صفحة 256)

- مكونات كفاية رأس المال المصرفي: ينقسم رأس المال النظامي للبنك حسب نص اتفاقية بازل الأولى الصادر سنة 1988 إلى شريحتين،

وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية (نجار، 2014، صفحة 94).

### 1.2.3 أهداف لجنة بازل:

من بين أهداف لجنة بازل ما يلي: (خصاوته، 2007، صفحة 115)

+ تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.  
+ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.  
+ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية المثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية ومن ثم محافظي هذه البنوك المركزية

### 2.2 معيار كوك للملاءة المصرفية (بازل 1)

#### 2.2.1 الجوانب الأساسية لاتفاقية (بازل 1):

- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة على مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (الحميد، 2005، صفحة 82).

- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق -عند تحقيقها بالبيع- للضريبة (حمادة، 2011، الصفحات 138-139).

#### ✓ المخخصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير

محددة: تعتبر المخخصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة محددة، في حكم احتياطات، حيث لا تواجه هذه المخخصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ولعل المثال الواضح على ذلك مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة (الحميد، 2013، صفحة 285).

#### ✓ أدوات رأسمالية أخرى: وتجمع هذه الأدوات بين

خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحميل رأس مال البنك في حالة حدوثها كما أنها غير قابلة للاستهلاك (حمادة، 2011، صفحة 132).

#### • القروض المساندة:

وهي قروض تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به، ومقابل هذه المخاطر المحتملة تتمتع هذه السندات بسعر فائدة مميز، كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيمه من قبل المساهمين بالبنك في حالة تعثره شريطة أن يرد ترتيب سدادها بعد سداد حقوق المودعين.

الشريحة الأولى تمثل رأس المال الأساسي، أما الشريحة الثانية فتمثل رأس المال التكميلي (المساند).

#### • رأس المال الأساسي: يتكون رأس المال الأساسي من:

✓ -رأس المال المدفوع

✓ الاحتياطات

#### ✓ الأرباح المحتجزة: هي الجزء غير الموزع من الأرباح على

المساهمين خلال السنة المالية السابقة، والشركة حرة في استخدام هذه الأموال طالما أصبحت تحت سيطرة إدارة الشركة، والهدف الرئيس من هذا الإجراء هو إعادة توظيف هذه الأموال من أجل الحصول على عائد استثماري أكبر مما لو حصل عليها المساهمون على شكل توزيعات نقدية (سمير، 2014، صفحة 40).

#### • رأس المال المساند: يتكون رأس المال المساند من:

#### ✓ الاحتياطات غير المعلنة: يقصد بها الاحتياطات التي لا

تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية وهي في هذه الحالة البنك المركزي (الحميد، 2013، صفحة 32).

#### ✓ احتياطات إعادة تقييم الأصول: تنشأ هذه

الاحتياطات من تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتشترط الاتفاقية أن يكون ذلك التقييم معقولا وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% لتحوط لمخاطر

والقروض المساندة التي صنفها اتفاقية بازل ضمن عناصر رأسمال المساند هي القروض التي تزيد أجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها، والحكمة في ذلك هي تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأسمال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها (سمير، 2014، صفحة 40).

والقروض المساندة التي صنفها اتفاقية بازل ضمن عناصر رأسمال المساند هي القروض التي تزيد أجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها، والحكمة في ذلك هي تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأسمال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها (سمير، 2014، صفحة 40).

### 3.2. التعديلات التي طرأت على اتفاقية بازل (1):

#### 3.2.1. تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس كفاية رأس المال:

أصدرت لجنة بازل اتفقيتها المعدلة الخاصة بكفاية رأس المال حيث تقتضي بأن يتم توسيع متطلبات رأس المال القائم على المخاطرة ليتجاوز المخاطر الائتمانية ويشتمل المخاطر السوقية، وبغرض تحديد تلك المتطلبات وضعت لجنة بازل طريقتين لقياس مخاطر السوق سمحت فيها للمصارف بأن تختار بين الطريقة القائمة على الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة أو طريقة النماذج الداخلية الخاصة بكل المصارف (هناء، 2013-2012، صفحة 60).

#### 3.2.2. إضافة شريحة ثالثة للأموال الخاصة:

أكدت لجنة بازل انه على البنوك إضافة شريحة للقروض المساندة للأجل القصير كشريحة ثالثة لتغطية جزء من مخاطر السوق، ويجب أن تتوفر في عناصر

الشريحة الثالثة الشروط التالية (حمزة، 2010، صفحة 50):

- يجب أن تكون له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وان تكون في حدود 250% من رأس مال البنك من الطبقة الأولى، المخصص لدعم المخاطر السوقية؛

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط؛

- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بعناصر الشريحة الثالثة في حدود 250%

#### 3.2.3. تحديد معيار كفاية رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة:

بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للتصرف أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وبالتالي تكون القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطرة السوقية في الحسبان هي (هناء، 2013-2012، صفحة 66):

رأس المال الاجمالي (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)

الأصول مرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية 12.5

#### 3. إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل (2):

##### 1.3. خصائص اتفاقية بازل (2):

يمكن أن نلخص الخصائص الجديدة التي أخذت بها مقترحات كفاية رأس المال الجديدة بما يلي (هناء، 2013-2012، الصفحات 68-69):

**1.3.1. نظرة متكاملة للمخاطر:**

جاء التعديل الجديد لاتفاقية كفاية رأس المال منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر وأن الأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال بل أن هناك ضرورة لنظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتتان لإدخال المظاهر الأخرى وبخاصة مخاطر التشغيل، فضلاً عن أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصرف والتحقق من الوفاء بها ومن هنا أضاف بازل 2 الدعامتين الثانية والثالثة المتعلقةتين بالمراجعة الرقابية وانضباط السوق.

**1.3.2. حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:**

إن الفكرة الأساسية لمفهوم المخاطر في بازل 2 هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق فالمصارف من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر وذلك بالمقارنة بالتقدير الجزائي للجنة بازل، ومن هنا فإن الاتجاه العام في بازل 2 هو نحو حفز المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير المخاطر وفقاً لنظرة السوق.

**1.3.3. إلغاء التمييز مع زيادة المرونة :**

عند اتفاق بازل 2 إلى إلغاء التمييز بين الدول فالسوق هي وحدها الأكثر قدرة على تقدير المخاطر، وقد جاء اتفاق بازل 2 موفرًا مزيدًا من المرونة للمصارف في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديدة

على سبيل المثال بالنسبة للدعامة الأولى أتاح هذا المعيار الجديد طرق متعددة لقياس كل نوع من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

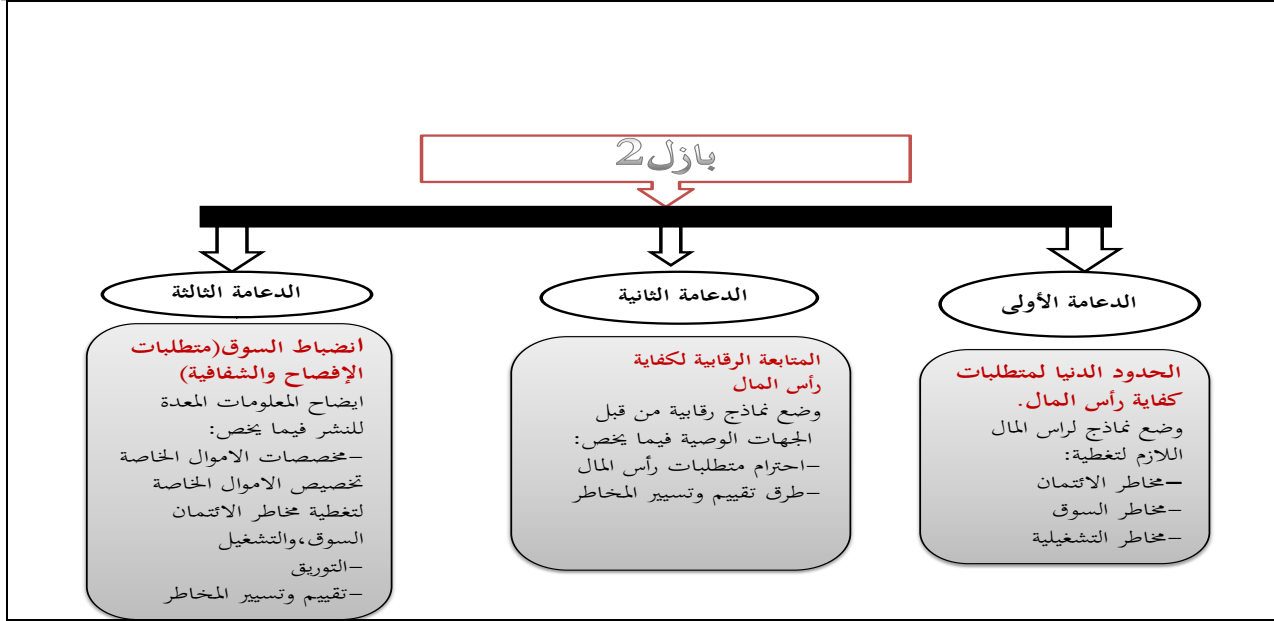
**2.3. أهداف اتفاقية بازل (2):**

سعت اتفاقية بازل الثانية إضافة إلى الأهداف المعلن عنها عند نشأة اتفاقية بازل سنة 1988 إلى تحقيق أهداف أخرى (نوي، 2009، صفحة 88):  
- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر؛

- المساهمة في الحفاظ على مستويات كفاية رأس المال تتواءم مع المخاطر والظروف المحتملة؛  
- تحسين عنصري الشفافية والإفصاح، وتحقيق العدالة في المنافسة المصرفية الدولية؛  
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي كفاء في توجيه الوحدات المصرفية؛  
- إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على كافة المصارف بمختلف مستوياتها وأحجامها؛  
- رفع الأمان والمتانة في الجهاز المالي وزيادة حجم المنافسة النوعية؛

**3.3. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل (2):**

سيتم التطرق إلى الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل وذلك من خلال الشكل التالي:  
الشكل رقم (1): يمثل الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل (2)



لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموزونة بالمخاطر وقد تضمنت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما حددت سبل معالجتها بالطرق الضرورية حسب الحاجة وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال

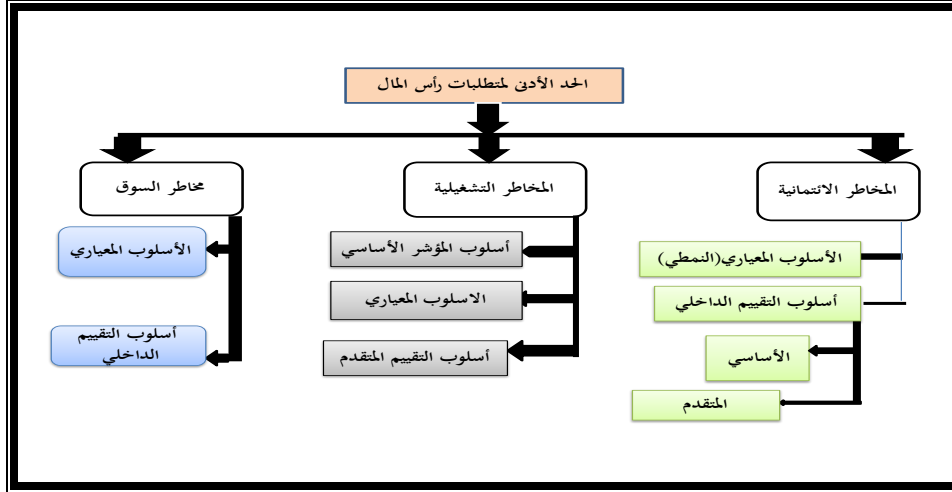
**La source:** Sylvie Taccola-Lapierre. Le dispositif prudentiel Bâle II, autoévaluation et contrôle interne: une application au cas français. Economies and finances. Université du Sud Toulon Var, 2008. French. P101.

3.3.1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال

الرقابي أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها





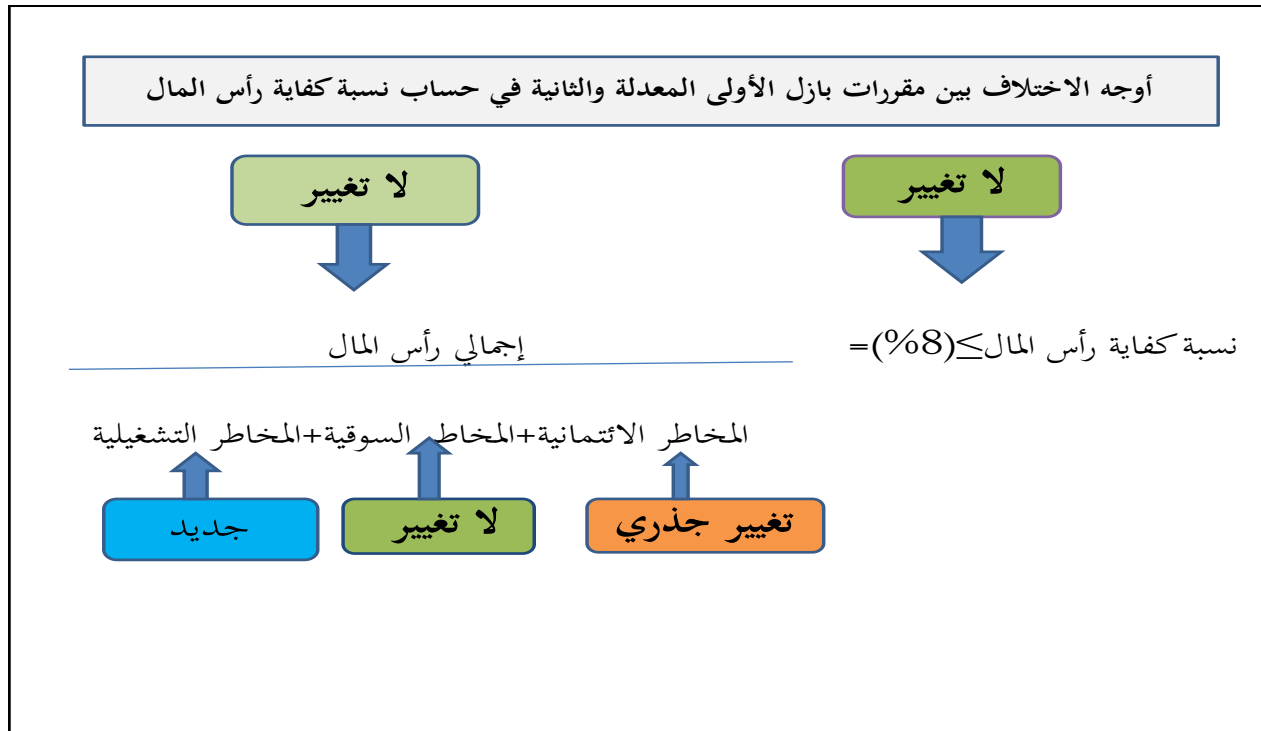
- المصدر: نوي كمال، مرجع سابق، ص 96.
- 3.3.1. أساليب قياس مخاطر الائتمان:
  - ✓ الأسلوب المعياري: والذي يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات-بنوك-شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر (نعيمة، 2009، صفحة 113).
  - ✓ أسلوب التصنيف الداخلي: وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي (نعيمة، 2009، صفحة 113). ونجد في هذا التصنيف أسلوبين (العيساني، 2012-2013، صفحة 73):
- الأساسي: هو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة المالية للعميل المقترض ضمن معايير معينة حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يتركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.
- المتقدم: وهو الأسلوب الذي تعتمده البنوك لنفسها في حساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد والتعرض عند التعثر وأجال التسهيلات الائتمانية.
- 3.3.1.2. أساليب قياس مخاطر التشغيل:
  - ✓ أسلوب المؤشر الأساسي: يعتبر أبسط الأساليب وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة ويتم ضرب هذا المتوسط في 15% ويعتبر الناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية خسائر التشغيل.
  - ✓ أسلوب التقييم المتقدم: يعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل (عادل، 2011-2012، صفحة 291).

- 3.3.1.3. أساليب قياس مخاطر السوق:
- ✓ الأسلوب النمطي: يعتمد على تغطية مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدى حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة (نعيمه، 2009، صفحة 113).
- ✓ أسلوب التقييم الداخلي: يستند إلى إطار عمل قائم على أساس كل من السعر والمركز المترتب على الأنشطة التجارية في ظل وجود حدود للقياس، حيث يتم عرض هذه المعطيات على نموذج محسوب، يقوم بقياس حجم تعرض المصرف لمخاطر السوق في محاولة إحصائية لتقدير الحد الأقصى للخسائر؛ التي قد تنجم عن المحفظة الاستثمارية (نوي، 2009، صفحة 97).
- 3.3.2. المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:
- تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام المصارف بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه وحجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها المصارف ومع الاستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر وتعتمد المراجعة الرقابية على أربعة معايير (عادل، 2011-2012، صفحة 292):
- 3.3.3. المعايير الدنيا: وفقا لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين لحث المصارف على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار رأس المال في ضوء أوضاع المصارف وأدائه أو نتائج أعمالها، وكذا الأزمات المحتملة وانعكاس التقلبات الاقتصادية على نشاط المصارف؛
- 3.3.3. التقييم الداخلي: يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقييم ملاءة رأس المال والاحتياطات في ضوء المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتي يجب تعريفها وتحليلها ووضع إجراءات لمواجهتها؛
- 3.3.3. الإشراف والتقييم: حيث يحول ذلك للسلطة الإشرافية حق مراجعة وتقييم كفاية رأس المال باستخدام عدد من المعايير مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية للإدارة العليا فيما يتعلق بميكل رأس المال وكيفية تطويره
- 3.3.3. تدخل السوق (التدخل الرقابي): (عملا على توفير آلية للتعنبؤ بالأزمات التي قد تتعرض لها المصارف، يقع على عاتق السلطات الرقابية تبني الأساليب المناسبة للتدخل في السوق المصرفي عندما تقتضي الضرورة ذلك من خلال التدخل المبكر بإجراءات وقائية من الأزمات المفترضة.
- 3.3.3. انضباط السوق:
- تتضمن هذه الدعامة تخفيف البنوك على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلا عن تخفيفها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة

والمطلوبات وتكوين المخصصات، وأيضاً استراتيجية البنوك للتعامل مع المخاطر ونظمها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب (الشمري، 2013، الصفحات 85-86).

الشكل رقم (3): يمثل أوجه الاختلاف بين مقررات بازل الأولى المعدلة والثانية في حساب نسبة كفاية رأس المال

الحسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وعليه فإن انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي ويتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة في تقويتها الملائم والتي تمكن إدارة البنك من إجراء التقنيات الصحيحة للمخاطرة، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن حجم رأسمالها ونوعية وهيكل المخاطر والسياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم الموجودات



بيتسبرغ 2009 هذا التقرير يصف المكونات الرئيسية لبرنامج الإصلاح والعمل المطلوب لتعزيز قدرة المصارف والنظام المصرفي العالمي.

يطلق على هذه الإصلاحات مسمى بازل 3 وهي مصممة لتقوية التنظيم الاحترازي الجزئي ولها بعد تنظيمي احترازي كلي. ومن خلال هذا المبحث سوف

المصدر: نوي كمال، مرجع سابق، ص 9.

4. إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل (3):

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية برنامجاً من الإصلاحات لتحقيق أهداف إصلاح القطاع المصرفي مؤسساً من طرف مجموعة العشرين في قمتها في

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013

نتطرق إلى تعريف وأهداف وخصائص اتفاقية بازل 3 وأهم الركائز والإصلاحات التي جاءت بها.

#### 1.4.1. تعريف وأهداف لجنة بازل (3):

##### 1.4.1.1. تعريف لجنة بازل (3):

يمكن تعريف لجنة بازل (3) بأنها: "عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي"

##### 1.4.2. أهداف لجنة بازل (3):

تهدف لجنة بازل (3) إلى: (الحמיד، 2013،

صفحة 314)

-تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية.  
-تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف.  
-تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.

#### 2.4. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:

تتمثل الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 في:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر. بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2 .

للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

### 3.4. الركائز الأساسية لاتفاقية بازل (3):

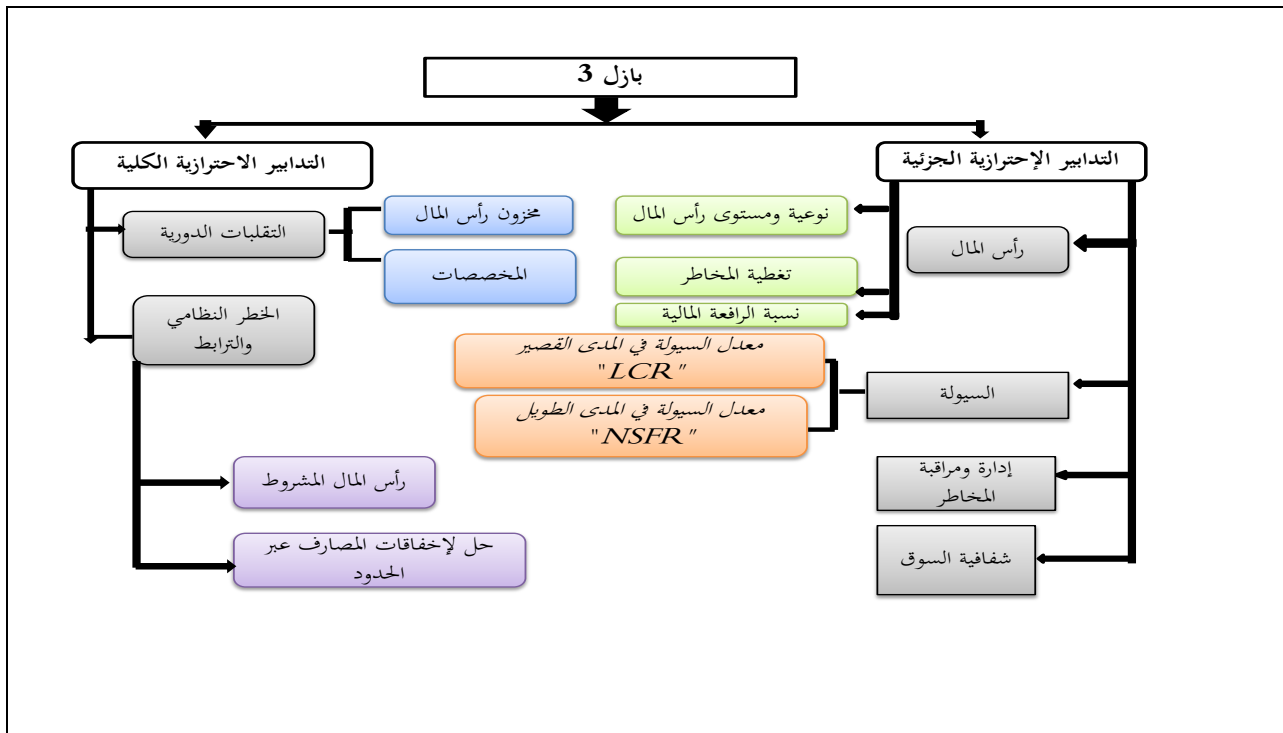
سوف نسلط الضوء على الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 3 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): يمثل الركائز الأساسية لاتفاقية بازل (3)

وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر



### 3.4.1. التدابير الاحترازية الجزئية:

المصدر: سلماني هناء، مرجع سابق، ص 80

المال الشريجة الأولى إلى 6% ( في حين يساوي 4% ضمن إطار بازل 2 ) وبالإضافة إلى ذلك وبصدد التعامل مع فترات التوتر في المستقبل ستكون هناك حاجة للمصارف لتملك ما ،يسمى رأس مال التحوط لمواجهة التقلبات الدورية "Volant de conservation" ويمثل 2.5% من حقوق المساهمين مما يسمح للمصرف بالاستمرار في تقديم رأس المال اللازم لدعم عملياته في أوقات الضغط، لذا ففي الأوقات العادية المتطلبات الكلية لحقوق المساهمين تكون في الواقع 7% على الأقل (هنا، 2012-2013، صفحة 81). والجدول التالي يلخص ما تم ذكره.

الجدول رقم (1): متطلبات رأس المال ورأس مال

التحوط وفق مقررات بازل 3

| إجمالي رأس المال | رأس المال الشريجة الأولى | حقوق المساهمين-الشريجة |  |
|------------------|--------------------------|------------------------|--|
|                  |                          |                        | 1-                                     |
| 8%               | 6%                       | 4.5%                   | الحد الأدنى                            |
|                  |                          | 2.5%                   | رأس المال التحوط                       |
|                  |                          | 0%-2.5%                | حدود رأس المال التحوط للتقلبات الدورية |
| 10.5%            | 8.5%                     | 7%                     | الحد الأدنى + رأس المال التحوط-بازل    |
|                  |                          |                        | 3-                                     |
| 8%               | 4%                       | 2%                     | بازل 2                                 |

ركزت اتفاقية بازل بالدرجة الأولى على تعزيز رأس المال والسيولة، تحسين الرقابة المصرفية، تسيير المخاطر، الحوكمة، الشفافية والاتصالات المالية.

- رأس المال:

بينت أزمة 2007-2008 أن نوعية ومستوى رأس المال في المصارف من المعايير الأساسية لتأمين استمرارية النشاط وضمن الملاءة المالية للتصرف، ولهذا السبب فإن اتفاقية بازل 3 تفرض على المصارف متطلبات أعلى وجودة لرأس المال.

- زيادة رأس المال التنظيمي وتحسين نوعيته:

أ-زيادة رأس المال: بينت الأزمة المالية أن القطاع المصرفية بحاجة إلى كمية أكبر من رأس المال، لذا فمن المبادئ الأساسية لبازل 3 زيادة المتطلبات الدنيا لرأس المال إلى 4.5% وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى 2% حسب بازل 2 وبالمثل سيتم زيادة الحد الأدنى لرأس

- المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي أيام 9-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص 11.
- الخضم من حقوق المساهمين (قاعدة رأس المال الأساسي (حقوق الأقلية، الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة والاشتراكات في المؤسسات المالية.
- تقييد الأدوات المالية المؤهلة في رأس المال الأساسي مع استبعاد تدريجي من المنتجات المبتكرة الهجينة.
- 3.4.2. التدابير الاحترازية الكلية

العنصر الثاني من الإطار التنظيمي الجديد لرأس المال هو "البعد الاحترازي الكلي" الذي يهدف إلى مواجهة خطر يمتد إلى النظام برمته، بمعنى خطر اضطراب النظام المالي الذي قد يزعزع استقرار الاقتصاد الكلي لذا ضمن هذا الإطار لابد من استيفاء أمرين هما:

- الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية.
- النظر في الترابط والتعرض المشترك للمؤسسات المالية وخاصة ذات الأهمية النظامية.

#### - تقلبات الدورة الاقتصادية: Procyclicité :

تسعى اللجنة لدراسة أساليب مختلفة لمعالجة التقلبات الدورية فقد وضعت اقتراحا لتنفيذ صيغة تستند إلى مخصصات الخسائر المتوقعة، والمشاركة في هذه الجهود الإصلاحية من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

#### ✓ مخازن رأس المال: Volants de fonds propres

من العناصر الأساسية في الإطار التنظيمي الجديد هو قيام المصارف في الأوقات الجيدة بخلق مخزون رأس مال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2% - وفق اتفاقية بازل 2 - إلى 4.5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5% بدلا عن 8% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

#### ب - تحسين جودة رأس المال:

- يهدف اتفاق بازل 3 إلى تحسين نوعية رأس المال لدى المصارف لتعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر:
- الحصة الغالبة على المستوى الأول لرأس المال حقوق المساهمين (أسهم عادية، احتياطات والرصيد المنقول).
- موائمة وتبسيط المستوى الثاني لرأس المال مع فئة واحدة منه .

● نسبة السيولة قصيرة الأجل: يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن المصرف لديه مستوى كاف من الأصول عالية الجودة يمكن تحويلها إلى نقد لتغطية احتياجاتها خلال فترة 30 يوما في حالة وجود صعوبات مالية خطيرة، على أساس سيناريو محدد من المسؤولين الإشرافيين (III، Décembre 2010).

وتكتب النسبة بالشكل التالي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة العالية الجودة}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية على مدى 30 يوما المغلقة}} \leq 100$$

● نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

وتكتب النسبة بالشكل التالي:

$$\text{نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{المبلغ المطلوب للتمويل المستقر}} \leq 100$$

### ● نسبة الرفع المالي: Leverage Ratio

هي نسبة جديدة تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

5. مدى تكيف الجزائر مع اتفاقيات بازل:

يمكن تعبئته إذا تدهور الوضع، هذا المخزون يساهم في تحقيق هدف تخفيض التقلبات الدورية في النظام المالي.

### ✓ المخصصات: Provisionnement

نشرت اللجنة مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة مجلس المحاسبة الدولية لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالمخصصات وقياس القيمة العادلة، «Juste valeur».

### - المخاطر النظامية والترابط: Risque systémique et interdépendance

يؤدي الترابط المفرط بين المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية إلى صدمات داخل النظام المالي والاقتصاد لذا يتعين على هذه المؤسسات أن تملك القدرة على استيعاب الخسائر التي تتجاوز معايير الحد الأدنى، وتعمل اللجنة مع مجلس الاستقرار المالي على تطوير منهج متكامل بالنسبة لهذه المؤسسات يمكن من الجمع بين متطلبات رأس المال الإضافية، رأس المال المشروط وإعادة تصنيف الديون (هنا، 2012-2013، الصفحات 83-85).

### - السيولة:

لمواجهة الضغوط التي لوحظت خلال الأزمة، وضعت لجنة بازل معيارين تنظيميين لتنفيذ أهداف منفصلة ولكنها متكاملة على الصعيد الدولي وتهدف هذه النسب لحماية المصارف من أزمة سيولة.



عبد الكريم قندوز، و عبد الرزاق جبار، 2013،  
صفحة 237).

1.5. 2. قواعد الحذر وفق التنظيم المصرفي  
الجزائري:

- رأس المال الأدنى: حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك  
والمؤسسات المالية من خلال التعليم رقم 04/08  
الصادر بتاريخ ديسمبر 2008 المتعلقة برأس المال الأدنى  
للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، ب 10  
مليار دج بالنسبة للبنوك أما بالنسبة للمؤسسات المالية  
فقد حدد ب 3.5 مليار دج.

- نسبة الملاءة: حسب النظام رقم 01-14 المؤرخ في  
16 فيفري عام 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة  
المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية نجد ما يلي:  
(الجزائرية، 1 ذي الحجة 1435 الموافق 25  
سبتمبر 2014)

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة،  
على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره  
9,5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة،  
ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر  
السوق المرجحة، من جهة أخرى.

- يجب أن تُغطي الأموال الخاصة القاعدية كلاً من  
مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق  
بواقع 7% على الأقل.

إن القواعد الاحترازية هي بمثابة معايير وقائية  
للتسيير يجب احترامها والتقيد بها بصفة دائمة من طرف  
مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، التسيير أو  
تسيير الخطر وذلك بهدف تحقيق نسبة مالية متوازنة  
وحد ملائم من رأس المال.

سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء  
على القواعد الاحترازية المعمول بها في التنظيم الجزائري  
ومدى استوائها للمعايير الدولية المنصوص عليها في  
اتفاقيات بازل 1 ومن ثم واقع تطبيق اتفاقية بازل 2  
بالجزائر ونصل في الأخير إلى عرض الإجراءات المتخذة  
من طرف بنك الجزائر لمحاولة تطبيق مقترحات بازل 3  
وأثارها المحتملة.

1.5. قواعد الحذر وفق التنظيم المصرفي الجزائري:

سعت السلطات النقدية إلى وضع المصارف  
والمؤسسات المالية الجزائرية ضمن التوجه العالمي لتطبيق  
معايير لجنة بازل من خلال إقرار مجموعة من التدابير أو  
القواعد، والتي تمثلت في مجموعة من قواعد للحذر في  
تسيير البنوك تهدف إلى تنظيم المهنة المصرفية، وتوفير  
المناخ الملائم لممارسة النشاط المصرفي.

1.5. 1. تعريف قواعد الحذر (القواعد الاحترازية):

"هي مجموعة من المقاييس الإدارية التي يجب  
احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من أجل  
الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من  
السيولة وملاءتها المالية تجاه المودعين" (بلعزوز بن علي ،

✓ 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة في بنوك ومؤسسات مالية أخرى.

✓ المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات.

✓ المؤونات التكميلية المصرفية مفروضة من طرف اللجنة المصرفية.

□ يمكن أن تحتوي الأموال الخاصة القاعدية

على أرباح بتواريخ وسيطة بشرط أن تكون :

- محدّدة بعد التسجيل المحاسبي لمجموع التكاليف المتعلقة بالفترة ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

- محسوبة صافية من الضريبة على الشركات ومن تسبيقات على الأرباح الموزعة.

- مصادقا عليها من طرف محافظي الحسابات وموافقا عليها من طرف اللجنة المصرفية .

المادة 10: تتكون الأموال الخاصة التكميلية من :

❖ 50% من مبلغ فوارق إعادة التقييم.

❖ 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع (خارج

سندات المساهمة المحوزة على البنوك والمؤسسات المالية) .

❖ مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة.

مكونة على المستحقات الجارية للميزانية، في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض.

❖ سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة.

- زيادة على التغطية المنصوص عليها، يجب أيضا على المصارف والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.

ومنه معامل الملاءة يساوي:

معامل الملاءة

$$\leq 9.5 = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض} + \text{مخاطر العمليات} \times 12.5 + \text{مخاطر السوق} \times 12.5}$$

\*الأموال الخاصة القانونية=الأموال الخاصة القاعدية

(الأساسية)+الأموال الخاصة التكميلية

- الأموال الخاصة القاعدية: تتكون من:

● رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص.

● العلاوات ذات الصلة برأس المال.

● الاحتياطات (خارج فوارق إعادة التقييم أو التقييم) .

● الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد.

● المؤونات القانونية.

● ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب ومن

الأرباح المرتقب توزيعها. يطرح من هذه العناصر ما

يأتي :

✓ الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها.

✓ الأرصدة المدينة المرحلة من جديد.

✓ النواتج العاجزة قيد التخصيص.

✓ النواتج العاجزة المحددة سداسيا.

✓ الأصول الثابتة غير المادية صافية من الاهتلاكات ومن

المؤونات التي تشكل قيما معدومة (فارق الاقتناء...).

حسب المادة 11 من النظام رقم 14-02 الذي يتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات نجد: معدلات الترجيح المطبقة على مستحقات الميزانية هي: الجدول رقم (02): يمثل معدلات الترجيح المطبقة على مستحقات الميزانية.

| معدل الترجيح | المخاطر المصنفة  |
|--------------|--|
| 0%           | - مستحقات على الدولة والهيئات المماثلة<br>- ودائع ومستحقات على بنك الجزائر والمصالح المالية لبريد الجزائر<br>- مستحقات على الإدارات المركزية والمحلية  |
| 20%          | - ودائع وقروض للبنوك وللمؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر.<br>- سندات الاستحقاق صادرة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر.<br>- ودائع للبنوك وللمؤسسات المالية أو المؤسسات المالية المتواجدة بالخارج والتي تتمتع بتتقيط يعادل على الأقل - AA أو ما يكافئ ذلك. |
| 50%          | ودائع وقروض للبنوك وللمؤسسات المالية أو المؤسسات المماثلة المتواجدة بالخارج والتي تتمتع بتتقيط - BBB على الأقل أو ما يعادله ويقل عن - AA أو ما يعادله  |
| 100%         | مجموع المستحقات التي لا تستفيد من معدل ترجيح أقل من 100% لاسيما:<br>- جميع القروض للمؤسسات وللأفراد وللجمعيات بما فيها الاعتمادات الايجارية.<br>- جميع المستحقات المكونة للأموال الخاصة  |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، مرجع سابق.

2.5. واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في الجزائر

❖ الأموال المتأتية من إصدار سندات أو افتراضات شرط أن:

1. لا تكون قابلة للتسديد إلا بمبادرة من المقترض وبموافقة مسبقة من اللجنة المصرفية.

2. تعطي للمقترض إمكانية تأجيل دفع الفوائد إن كان مستوى مردوديته لا يسمح بهذا الدفع .

3- التسديد المسبق غير ممكن قبل خمس (5) سنوات، إلا إذا تعلق الأمر بتحويل هذا التسديد إلى أموال خاصة.

4. يأتي استرداد مستحقات القرض على البنك أو المؤسسة المالية بعد استرداد مستحقات جميع المستحقين الآخرين.

5. تكون متاحة لتغطية خسائر حتى إن كان ذلك بعد توقف النشاط.

#### - تقسيم المخاطر:

يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25 % بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية. يمكن للجنة المصرفية أن تفرض نسبة قصوى أدنى من هذا الحد بالنسبة لبعض المستفيدين أو بالنسبة لجميع مستفيدي بنك أو مؤسسة مالية.

#### - تغطية المخاطر وترجيحها:

أغلب البنوك الجزائرية. لهذا يحاول بنك الجزائر حاليا الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 حيث اتخذت عدة إجراءات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لذلك.

### 3.5.1. الإجراءات المتخذة لتطبيق اتفاقية بازل 3:

- رفع الحد الأدنى لرأس المال: تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية وبغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري فقد تم إصدار النظام رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دج، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج.

- فرض نسبة السيولة: عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة (الجزائرية)، 4 ذو القعدة 1432 الموافق 2 أكتوبر (2011).

- إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 الذي يلغي أحكام النظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002.

- إصدار نظام نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 وذلك من خلال:

يمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل 2 من خلال:

### 2.5.1. إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4

نوفمبر 2002: والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل 2 ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها وأهم ما جاء فيه (الجزائرية، العدد 84).

-تعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار

-المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام هي قيام البنوك والمؤسسات بإنشاء ما يلي:

✓ نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.

✓ نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات.

✓ أنظمة تقييم المخاطر.

✓ أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.

✓ نظام التوثيق والإعلام.

### 1.5.2. رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك

والمؤسسات المالية

### 3.5. الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازل (3) على

المنظومة المصرفية الجزائرية

رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل 2 غير انه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى

الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط وفعال.

-تطبيق اتفاقية بازل 3، خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر، سيخفض نسبة الديون المتعثرة.

- إذا سلمنا بالمستوى المقبول لكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية، فإن تطبيق بازل 3 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب:

● تطبيق أوزان ترجيح المخاطر تناسب واتفاقية بازل 3 يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك، وسيطرهما على أكبر حصة من القروض.

● إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية بازل 3 يعني أن البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية، علما أن هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة. وإذا كانت هذه الأخيرة تتوقف قدرتها على زيادة رأس المال على ستخصه لها بنوكها الأم، فإن البنوك العمومية سيقع عبء زيادة رأسمالها على الخزينة العمومية (نجار، 2014، الصفحات 275-276).

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.

- قيام البنوك والمؤسسات المالية .بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة.

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملاءمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، كذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها.

### 2.3.5. الآثار المحتملة لتطبيق هذه الإجراءات على

#### النظام المصرفي الجزائري:

- إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل 1 ومن ثمة بازل 2، يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبات في التأقلم معها على عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازل 2 وستستفيد من خبرتها.

- إن تطبيق مقترحات بازل 3 لن يكون له أثرا كبيرا على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل في

## خاتمة:

إن التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى تزايد المخاطر المالية وعلى رأسها المخاطر المصرفية ومن هنا جاء اقتراح لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال بازل 1 و2 و3 حيث لعبت لجنة بازل دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين مع التطورات والمستجدات العالمية.

## قائمة المراجع:

Bâle III ) .Décembre 2010 .(dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité .Comité de Bâle sur le contrôle bancaire .  
www.bis.org.

أحمد سليمان خصاوته. (2007). ، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العملة، إستراتيجية مواجهتها). جدار للكتاب العلمي، الأردن.

أحمد قارون. (2012-2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة . جامعة فرحات عباس - سطيف 1- .

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ( 1 ذي الحجة 1435 الموافق 25 سبتمبر 2014 ). العدد 56.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ( 4 ذو القعدة 1432 الموافق 2 أكتوبر 2011 ). العدد 54.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (بلا تاريخ). العدد 84. 14 شوال 1423 الموافق 18 ديسمبر 2002.

أيت عكاش سمير. (2014). مطبوعة بعنوان التنظيم و الرقابة البنكية. جامعة أكلي محند أولحاج البويرة كلية، قسم العلوم الاقتصادية.

بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، وعبد الرزاق جبار. (2013). إدارة المخاطر المصرفية(إدارة المخاطر ،المشتقات المالية، الهندسة المالية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

جمال العيساني. (2012-2013). حساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل 2-دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري لسنة 2008. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك. جامعة عمار ثليجي بالاغواط.

وحيد خير الدين. (2014). أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة.

حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة فرحات عباس - سطيف 1-.

خضراوي نعيمة. (2009). إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل. جامعة أحمد خيضر-بسكرة -.

سلماني هناء. (2012-2013). تطوير الخدمات المصرفية وأفاق تطبيق معايير بازل. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الخدمات. جامعة الجزائر 3. صادق راشد الشمري. (2013). إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

طارق عبد العال حمادة. (2011). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنك. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. عبد المطلب عبد الحميد. (2005). العولة واقتصاديات البنوك. الدار الجامعية، مصر.

عبد المطلب عبد الحميد. (2013). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3. الدار الجامعية، الإسكندرية مصر.

عمي سعيد حمزة. (2010). التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر. رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص نود ومالية. جامعة الجزائر 3.

كمال نوي. (2009). الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق معايير بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي. رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك. جامعة محمد بوقرة بومرداس.

هبال عادل. (2011-2012). إشكالية القروض المتعثرة- دراسة حالة الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي. جامعة الجزائر 3.